الفلسطينية . وقد استمرت هذه المرحلة مليئة بالحملات المتبادلة بين الطرفين ، وبالمزيد من الاجراءات الاردنية المضادة ضد منظمة التحرير ، الى اواخر شهر ايار (مايو) ١٩٦٧ ، حين بدأت نذر حرب حزيران تلوح في الافق . ففي ذلك التاريخ، عشية الحرب، وصل الملك حسين بعد قطيعة طويلة الى القاهرة ، وعاد معه الشقيري على الطائرة الى عمان ، لتنتهي مرحلة وتبدأ مرحلة جديدة في ظروف صراع منظمة التحرير ضد الحكم الاردني .

[٢] الوجود العلني والسلطة غير المعلنة

كانت لحرب حزيران ١٩٦٧ ، نتائج بالغة الاهمية على الصعيد الفلسطيني . فهي من ناحية، ادت الى وقوع كامل الاراضي الاقليمية الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي، ومن ناحية ثانية ، ادت الى ظهور المقاومة الفلسطينية وتصاعدها والتفاف أوسع الجماهير الفلسطينية حولها .

وأدت هاتان النتيجتان على صعيد علاقة الصراع بين الحكم الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية الى نتائج هامة كذلك. فالحكم الذي خرج مهزوما من الضفة الغربية ، فقد زمام مبادرته في ادارة دفة الصراع ضد منظمة التحرير الفلسطينية . كما ان صعود المقاومة الفلسطينية أعطى للمنظمة مضمونا جديدا ووزنا نوعيا مختلفا . وتبدى ذلك في دخول ممثلين عن حركة المقاومة الى المجلس الوطني الفلسطيني الرابع ، الذي عقد في اوائل العام ١٩٦٨ ، ومن ثم قيادة المنظمة بعد ذلك .

اتسم الصراع بين منظمة التحرير والحكم الاردني في هذه المرحلة بما افرزته مرحلة ما بعد حرب حزيران على هذا الصعيد . وكانت المنظمة خلال مرحلة الصراع هذه ، تمتلك لاول مرة « ظهرا » حقيقيا في صراعها ضد الحكم الاردني . وقد تمثل ذلك في نمو الجسم المادي لحركة المقاومة ومن ثم تأثيرها السياسي المباشر وتفاعلها مع الجماهير الفلسطينية . ولذلك فان « حرب » الحكم الاردني الاعلامية على منظمة التحرير طوال الفترة الماضية ، لم تكن كفيلة وحدها لتحقيق غاياته السياسية في الابقاء على زمام المبادرة بيده . من هنا فقد وجد الحكم الاردني نفسه ملزما بتصعيد مواجهته لمنظمة التحرير الفلسطينية بمضمونها الجديد ، الى مرتبة الحرب الفعلية . وهذا هو بالفعل ما طبع سياسات الحكم الاردني الفلسطينية طوال هذه المرحلة .

فلقد كان اول انذار بالحرب ضد المقاومة الفلسطينية ، في ١٩٦٨/٢/١٠ ، وبعد مضي أقل من ستة أشهر على وقوع حرب حزيران . وبالرغم من عدم حصول الصدام في هذا التاريخ ، الا ان استخدام القوة المادية المسلحة من قبل الحكم الاردني في عملية تطويق قوات المقاومة الفلسطينية في منطقة الكرامة في ذلك التاريخ ، كان مؤشرا فعليا على ما سوف ينتهجه الحكم ازاء حركة المقاومة الفلسطينية . وبالرغم ، ايضا ، من ان مصادر أجنبية قد ذكرت ان محاولة استخدام القوة من جانب الحكم الاردني ضد المقاومة في ذلك التاريخ ، جاءت متجاوبة مع انذار اسرائيلي للحكومة الاردنية بضرورة منع انطلاق رجال المقاومة عبر الاردن الى المناطق المحتلة ، فان اختبار القوة ذلك كان ضروريا من جانب الحكم الاردني ، للتعرف على عناصر الموقف عمليا بعد هزيمته في حزيران . وبالفعل ، فبعد ان اذاع وزير الداخلية الاردني تصريحا جاء فيه ان السلطات الاردنية « ستضرب بيد من حديد كافة العناصر التي تعطي بأعمالها اسرائيل مبررا لممارسة الضغط على الاردن ... وان الاشخاص الذين يعرضون الاردن لهجمات العدو سيمنعون بعد اليوم من اجتياز الاراضي الاردنية »(١٢). هاجم عدد من الوزراء والمسؤولين الاردنيين تصريح وزير الداخلية ذلك ، واعلن بعض ضباط الجيش الاردني